

Distr.: General
14 June 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثانية والسبعون

البند ١٣٦ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩

حالة تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للأمم المتحدة

التقرير الثاني والخمسون للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن الميزانية
البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩

أولا - مقدمة

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأمين العام عن حالة تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للأمم المتحدة (A/72/755/Rev.1). وكان معروضا على اللجنة أيضا التقرير المرحلي السنوي الأول لمجلس مراجعي الحسابات عن تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (A/72/151). واجتمعت اللجنة، أثناء نظرها في التقريرين المذكورين أعلاه، بممثلين عن الأمين العام قدموا إليها معلومات وإيضاحات إضافية، اختتموها بردود خطية وردت في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٨. وأجرت اللجنة أيضا تبادلا للآراء مع اللجنة المعنية بعمليات مراجعة الحسابات.

٢ - وقد صدر التقرير المرحلي السنوي الأول لمجلس مراجعي الحسابات عن تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قبل الجزء الرئيسي من الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة. وأبلغت اللجنة بأنه، ريثما يتم النظر في التقريرين الأوليين المقدمين من الأمين العام بشأن الإصلاح الإداري والمعنونين "تغيير النموذج الإداري في الأمم المتحدة: كفاءة مستقبل أفضل للجميع" و "تغيير النموذج الإداري في الأمم المتحدة: تحسين وتبسيط عملية تخطيط البرامج والميزنة" (A/72/492) و (A/72/492/Add.1)، قرر الأمين العام إرجاء تقديم تقريره المرحلي الذي كان من المقرر مبدئيا أيضا أن يصدر لكي تنظر فيه الجمعية العامة خلال الجزء الرئيسي من دورتها الثانية والسبعين.



الرجاء إعادة استعمال الورق



ثانياً - الإصلاح الإداري

٣ - يتضمن أحدث تقرير للأمين العام عن الإصلاح الإداري المعنون "تغيير النموذج الإداري في الأمم المتحدة: تنفيذ هيكل إداري جديد لتحسين الفعالية وتعزيز المساءلة" (A/72/492/Add.2) مقترحات تتعلق بإنشاء مكتب واحد لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال دمج شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابعة لإدارة الدعم الميداني ومكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات القائم في إدارة الشؤون الإدارية. ويُقترح إنشاء المكتب الجديد بوصفه كيانا مستقلاً يكون مسؤولاً أمام كل من وكيل الأمين العام للاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال ووكيل الأمين العام للدعم العملي. ويقترح الأمين العام أيضاً في ذلك التقرير نقل مهام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدعم العمليات في نيويورك من مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى شعبة الشؤون الإدارية المقترح إنشاؤها في إدارة الدعم العملي.

٤ - ورحبت اللجنة الاستشارية، في تقريرها ذي الصلة عن مقترحات الأمين العام بشأن الإصلاح الإداري (A/72/7/Add.49)، بالدمج المقترح لمكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحالي وشعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحالية بإدارة الدعم الميداني، وهي ترى أن ذلك يتماشى تماماً مع استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتوصي اللجنة بالإبقاء على عمليات دعم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المقر ضمن المكتب المقترح إعادة تنظيمه، وبالإبقاء على ترتيبات الإبلاغ المزدوج، التي قد تنطوي على بعض التحديات الإدارية، قيد الاستعراض. والتقارير المذكورة أعلاه معروضة حالياً على الجمعية العامة. وتلاحظ اللجنة الاستشارية، رهنا بأي قرار قد تتخذه الجمعية العامة بشأن اقتراح إعادة تنظيم مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أن استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد تحتاج إلى تحديث وفقاً لذلك.

ثالثاً - التقرير المرحلي السنوي الأول لمجلس مراجعي الحسابات عن تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٥ - لقد قُدم التقرير المرحلي السنوي الأول لمجلس مراجعي الحسابات عن تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٣٨/٧٠، الذي أيدت فيه الجمعية توصية اللجنة الاستشارية بأن يقدم مجلس مراجعي الحسابات تقريراً مرحلياً سنوياً خلال فترة تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي ستستغرق خمس سنوات.

٦ - ويتضمن تقرير المجلس ما توصل إليه من استنتاجات وما قدمه من توصيات بشأن طائفة واسعة من المواضيع، بما فيها الحوكمة والقيادة، وتنفيذ المشاريع الاستراتيجية، وأمن المعلومات، وأصول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإدارة التطبيقات والمواقع الشبكية، والمكاتب المركزية لمساعدة المستخدمين، ومعالجة تشتت موارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والشراء من مصادر عالمية. وتناقش اللجنة الاستشارية استنتاجات المجلس وتوصياته في الفقرات ذات الصلة من الفرع رابعاً أدناه. وعند النظر في التقرير المرحلي للأمين العام، وضعت اللجنة في اعتبارها الفترة الزمنية المنقضية بين إصدار التقريرين.

٧ - وترحب اللجنة الاستشارية بالتقرير المرحلي السنوي الأول لمجلس مراجعي الحسابات عن تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وترى اللجنة أن التقرير يقدم تقييماً

مستقلاً لتنفيذ الاستراتيجية، مشفوعاً بمعلومات قيمة عن المجالات التي يجري إحراز تقدم فيها والمجالات التي تستلزم إجراء مزيد من التغييرات والتحسينات.

٨ - ويشير المجلس إلى أنه من بين التوصيات الـ ٢٣ الواردة في تقريره السابقين (A/67/651 و A/70/581)، نُفذت توصيتان (٩ في المائة) بالكامل، ولا تزال ٢١ توصية (٩١ في المائة) قيد التنفيذ. ويشير الأمين العام في تقريره إلى أن المجلس أصدر ما مجموعه ٣٧ توصية منذ أول مراجعة للحسابات أجراها في عام ٢٠١٢ (انظر A/67/651)، وقبلت الأمانة العامة منها ٣٦ توصية وقبلت توصية واحدة جزئياً. ويشير التقرير كذلك إلى أنه من بين التوصيات السبع والثلاثين، اعتبر المجلس أن توصيتين نُفذتا بالكامل فيما ستقدم الأمانة العامة إلى المجلس أدلة تؤيد إغلاق ٢٠ توصية أخرى. وترتبط التوصيات الخمس عشرة المتبقية بالتنفيذ الجاري لاستراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهي توصيات قيد التنفيذ. وتلاحظ اللجنة الاستشارية مع الأسف انخفاض معدل تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات. وهي تأمل أن تنفذ توصيات المجلس المتبقية على وجه السرعة.

رابعاً - تقرير الأمين العام عن حالة تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للأمم المتحدة

٩ - يشير الأمين العام، في تقريره المرحلي الثالث، إلى إحراز تقدم في أول سنتين ونصف من تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويقدم التقرير معلومات مستكملة شاملة عن حالة جميع المبادرات الرئيسية، ويقدم لمحة عامة عن إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصعيد العالمي. ويرد موجز لحالة التنفيذ خلال السنة الثالثة من تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الفقرة ٨ من ذلك التقرير، بما في ذلك المسائل المتصلة بالحوكمة، والتقدم المحرز في تنفيذ مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الاستراتيجية، ودمج موارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأمن المعلومات، وإدارة التطبيقات، والشراء من مصادر عالمية، وإدارة الأصول، والقوة العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتعميم نظام أوموجا.

ألف - الحوكمة والمساءلة والقيادة

١٠ - أعربت اللجنة الاستشارية، في تقريرها السابق عن حالة تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (انظر A/71/785، الفقرات ٦ إلى ١٠)، عن توقعها بأن تقوم جميع كيانات الأمانة العامة بتنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النحو الذي أقرته الجمعية العامة في الجزء الثاني من قرارها ٢٦٢/٦٩، وكذلك جميع أحكام نشرة الأمين العام بشأن تنظيم مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك اشتراط قيام المكتب باستعراض كل الميزانيات والمبادرات المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بغض النظر عن مصدر تمويلها، وذلك قبل تقديمها إلى مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات (انظر ST/SGB/2016/11، الفقرة ٢-٢ (ز)). وقد أيدت الجمعية، في قرارها ٢٧١/٢٧٢ بء، توصية اللجنة بأن يقدم الأمين العام، في تقريره المرحلي المقبل، معلومات مستكملة مفصلة عن التقدم المحرز في كفاءة التعاون الفعال بين جميع كيانات الأمانة العامة في تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وكذلك عن الامتثال لأحكام نشرة الأمين العام.

١١ - وترد مناقشة مسائل الحوكمة والمساءلة والقيادة في الفقرات ٨ إلى ١٢ من تقرير مجلس مراجعي الحسابات. وقد لاحظ المجلس أن نشرة الأمين العام المشار إليها أعلاه، التي تنص على وضع الهياكل وتحدد المهام والأدوار والمسؤوليات المنوطة وغيرها من العناصر التي تكتسي أهمية بالغة في تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات^(١)، لم تصدر إلا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، أي بعد عامين تقريبا من صدور الاستراتيجية المنقحة. ولاحظ المجلس كذلك أن: (أ) السياسات المتعلقة بتفويض السلط وتعيين الموظفين الذين يؤدون مهام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الهامة لم تكن قد صدرت بعد؛ (ب) وأن مقاييس الأداء في اتفاقات كبار المديرين المتصلة بتنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تفتقر إلى التحديد الذي يكفي لتيسير القياس الموضوعي للأداء؛ (ج) وأن كيانات الأمانة العامة لم تكن قد قامت بإعداد خطط العمل السنوية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو وضع الأهداف وآليات الرصد التي من شأنها أن تتيح للأمانة العامة كفالة مواءمة خطط عمل الإدارات مع استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأن الاستراتيجية يجري تنفيذها وفقا لقرار الجمعية العامة ٦٩/٢٦٢^(٢).

١٢ - وفيما يخص السياسات والإجراءات ومسائل الامتثال المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (انظر A/72/151، الفقرات ٣٤ إلى ٤٠)، لاحظ المجلس حالات تأخير في تنقيح وإصدار السياسات في عدد من المجالات الرئيسية، بما في ذلك أمن المعلومات، واستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث، والحوسبة السحابية^(٣)، والمتطلبات الدنيا لأمن المواقع الشبكية، والتداول بالفيديو، والأجهزة المحمولة، وخدمات البريد الإلكتروني، ونظم الوصول عن بعد، وكذلك في تنفيذ النظام الذي كان قد وُضع لاستعراض ورصد سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع الإدارات ومراكز العمل، وكفالة امتثال تلك السياسات.

١٣ - وتعيد اللجنة الاستشارية التأكيد على أنه لا بد لجميع إدارات وكيانات الأمانة العامة من التقيد التام باستراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للأمم المتحدة، بصيغتها التي أقرتها الجمعية العامة، وبجميع الأحكام الواردة في نشرة الأمين العام بشأن تنظيم مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتشدد اللجنة كذلك على أهمية ضمان خضوع الميزانيات والمشاريع من كل مصادر التمويل المخصصة لجميع مبادرات وعمليات الأمانة العامة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للاستعراض من جانب مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ضمن هياكل الحوكمة القائمة، وذلك قبل تقديمها إلى مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات. وتوصي اللجنة أيضا بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم في تقريره المرحلي المقبل معلومات مستكملة مفصلة عن التقدم المحرز في كفالة الامتثال على نطاق الأمانة العامة لأحكام

(١) بما في ذلك، على سبيل المثال، تحديد الهيكل التنظيمي لمكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونطاق أنشطته، والأدوار والمسؤوليات المنوطة برئيس كبير موظفي تكنولوجيا المعلومات ومراكز التكنولوجيا الإقليمية ومراكز التطبيقات المؤسسية ووحدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأمانة العامة.

(٢) انظر أيضا قرارات الجمعية العامة ٧٠/٢٤٨ ألف و ٦٥/٢٥٩ و ٦٤/٢٤٣ و ٦٣/٢٦٢، وكذلك A/62/793 و A/62/793/Corr.1 و A/63/487 و A/63/487/Corr.1 و A/63/487.

(٣) الممارسة المتمثلة في استخدام شبكة من الخوادم النائية المستضافة على شبكة الإنترنت، بدلاً من الخوادم المحلية أو الحاسوب الشخصي، لتخزين البيانات وإدارتها وتجهيزها. وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن السياسة العامة المتصلة بالحوسبة السحابية أقرت في عام ٢٠١٧ ونقحت في عام ٢٠١٨.

نشرة الأمين العام، بما في ذلك تنفيذ توصيات المجلس ذات الصلة (انظر A/71/785، الفقرة ٩؛ و A/72/151، الفقرتان ٢١ و ٤٠).

باء - تنفيذ مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الاستراتيجية ورصدها

١٤ - تشير اللجنة الاستشارية إلى أن استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يجري تنفيذها عن طريق ٢٠ مشروعاً من مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الاستراتيجية، كما ورد في التقرير المرحلي الأول للأمين العام (انظر A/70/364 و A/70/364/Corr.1، المرفق الأول). وترد في المرفق الثاني للتقرير المرحلي الثالث للأمين العام معلومات مستكملة عن حالة تنفيذ المشاريع: فقد أفيّد في التقرير المرحلي الثاني بأن ٧ مشاريع من أصل ٢٠ مشروعاً قد أُنجِزت (A/71/400)، وتفيد التقارير حالياً بأن خمسة مشاريع إضافية قد أُنجِزت خلال الفترة المشمولة بالتقرير، على أن ثمانية مشاريع توجد قيد التنفيذ. ويذكر الأمين العام كذلك، في تقريره المرحلي الأخير، أن المكتب المركزي لإدارة المشاريع لا يزال يقوم برصد تنفيذ المشاريع، وأن أي تغييرات يراد إدخالها على المشاريع هي رهن باستعراض مجلس إدارة المشاريع وموافقته. وترد التفاصيل المتعلقة بالتعديلات التي أدخلت على المشاريع في الفرع باء من المرفق الثاني للتقرير المرحلي الثالث.

١٥ - ولاحظ مجلس مراجعي الحسابات في تقريره أن نطاق المشاريع قد عُذّل في ١٠ مشاريع من أصل ٢٠ مشروعاً، وأنه بالنظر إلى الجداول الزمنية المنقحة الواردة في التقرير المرحلي الأول للأمين العام، فقد تأخرت ستة مشاريع عن الموعد المتوقع لإنجازها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن ثلاثة من المشاريع التي كان من المتوقع إنجازها بحلول آذار/مارس ٢٠١٧ لم يتجاوز معدل الإنجاز فيها ٦٥ إلى ٧٠ في المائة. وأوصى مجلس مراجعي الحسابات ألا يقتصر مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على تتبع مدى الالتزام بالجداول الزمنية لتنفيذ المشاريع عن كثب، وبأن يقوم المكتب أيضاً برصد تكلفة كل مشروع على حدة من المشاريع الاستراتيجية من أجل كفالة الشفافية والمساءلة في تنفيذ الاستثمارات الكبيرة التي تقوم بها الدول الأعضاء. وتأسف اللجنة الاستشارية لأن وتيرة تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد انخفضت خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وتشدد على ضرورة تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل كامل وفي الوقت المناسب. وتأمل اللجنة أن يُدرج الأمين العام في تقريره المقبل معلومات عن تكاليف المشاريع الاستراتيجية الثمانية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي لا يزال يتعين تنفيذها.

جيم - التحديث والتحويل: المستجدات المتعلقة بالمبادرات الرئيسية في إطار المرحلة الأولى من الاستراتيجية

الدعم المركزي: أوموجا

١٦ - يشير تقرير الأمين العام إلى أن إدارة البنية التحتية الأساسية لنظام أوموجا^(٤) المركزي لتخطيط الموارد تُركت لمقدم خدمات تجاري، بينما تدار طبقة إتاحة الوصول عبر مركزيّ البيانات المؤسسية الموجودين في فالنسيا، إسبانيا، وبرينديزي، إيطاليا. واللجنة الاستشارية على ثقة من أن الأمين العام

(٤) كلمة "أوموجا" تعني "وحدة" في اللغة السواحيلية.

سيقدم المزيد من المعلومات في تقريره المقبل بشأن التدابير المتخذة لضمان حماية وسرية البيانات المحفوظة في نظام أوموجا (انظر الفقرات ١٧ إلى ٢١ أدناه). وتجدد اللجنة التأكيد على أن كل التكاليف المباشرة الناجمة عن المشروع يجب أن تحمل على ميزانية مشروع أوموجا، وليس على ميزانية مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

أمن المعلومات

١٧ - فيما يتعلق بالأنشطة المنجزة خلال السنة الثالثة من تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يشير تقرير الأمين العام إلى ما يلي: (أ) أن خطة العمل المؤلفة من ١٠ نقاط والمتعلقة بأمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تعزيز أمن المعلومات على نطاق الأمانة العامة قد نُفذت وانتقلت إلى مرحلة الصيانة في عام ٢٠١٧، مما أدى إلى زيادة أمن النظم والتطبيقات المركزية في الأمانة العامة؛ (ب) أن رئاسة هيئة موظفي تكنولوجيا المعلومات قادت الجهود الرامية إلى تنسيق وتعزيز تنمية القدرات المشتركة للتصدي للتهديدات التي يتعرض لها أمن الفضاء الإلكتروني في منظمات الأمم المتحدة، بما في ذلك وضع منصة مشتركة للمعلومات المتعلقة بالمخاطر، تتيح للمنظمات المشاركة أن تتبادل المعلومات في مجال أمن الفضاء الإلكتروني؛ (ج) أن المكتب، في إطار أنشطة تخفيف المخاطر التي يقوم بها، يواصل رصد المعدل إكمال التدريب الإلزامي للتوعية بأمن المعلومات وزيادة الاتصالات المتعلقة بالتهديدات الأمنية (انظر A/72/755/Rev.1، الفقرة ٨ (ح) والجدول ١).

١٨ - ويرد مزيد من التفاصيل بشأن أمن المعلومات وسبل التعافي من الكوارث، بما في ذلك الأنشطة المقررة، في الفقرات ٢٥ إلى ٣٤ من تقرير الأمين العام. ويشار إلى أن مستوى التهديدات التي تواجه الأمم المتحدة شهد نموا كبيرا منذ إقرار استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وعلاوة على ذلك، ونتيجة لاستمرار عدم مواءمة نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماتها ومواردها، فضلا عن عدم كفاية القدرات الأمنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فإن مشهد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لا يزال يتسم بالتشتت ويظل معرضا بشدة لخطر الاعتداء. ويذكر التقرير أن في إطار الاستجابة لهذه التهديدات المستمرة التطور، وُضعت خريطة الطريق الاستراتيجية الطويلة الأجل المتعلقة بأمن المعلومات، التي تسعى إلى تحقيق أهداف منها: (أ) تعزيز مبادرات خطة العمل المؤلفة من ١٠ نقاط وتوسيع نطاقها؛ (ب) تحويل تلك المبادرات إلى أنشطة برنامجية جارية؛ (ج) توسيع نطاق الأهداف لتتجاوز الاكتفاء بمعالجة أوجه الضعف الشائعة؛ (د) إقرار المساءلة بخصوص التسليم بالدور المركزي لرئاسة هيئة موظفي تكنولوجيا المعلومات، المبين في الوثيقة ST/SGB/2016/11، ومن ثم كفالة الامتثال ضمن إطار تفويض السلطة.

١٩ - ويذكر تقرير الأمين العام أن إدارة المخاطر تم تعزيزها لتشمل تقييم الأصول المراد حمايتها، والأخطار المحتملة المحدقة بتلك الأصول، وعواقب هذه الأخطار إذا تبلورت بالفعل. ويشير التقرير أيضا إلى أن النظم المتعددة المستخدمة في إدارة المباني، وإدارة المؤتمرات، والأمن المادي تتعرض لنفس المخاطر التي تتهدد أمن المعلومات، ولذلك أدرجت الآن في تقييم مخاطر أمن المعلومات. ويسلط تقرير الأمين العام الضوء على الطبيعة الشاملة لبرنامج أمن المعلومات، ويشير إلى أن التعرض بشدة لمخاطر أمن المعلومات سيظل قائما إذا ظلت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ضمن المنظمة تتسم بالتشتت وعدم مواءمة وتوحيد التطبيقات ومراكز البيانات وهياكل دعمها وأنشطتها التنفيذية.

٢٠ - وفيما يتعلق بمسائل حوكمة أمن المعلومات، فإن تقرير الأمين العام يشير إلى أن قسم الأمن العالمي وبنية النظم العالمية في شعبة الخدمات العالمية لمكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مسؤول عن الإشراف على جميع أنشطة أمن المعلومات وتنسيقها داخل الأمانة العامة، كما يشير إلى أن إدارة أمن المعلومات وأنشطة العمليات الأمنية على الصعيدين الإقليمي والمحلي قد أسندت إلى مراكز التكنولوجيا الإقليمية، وإلى إدارة الدعم الميداني بالنسبة للبعثات الميدانية. ويسلط التقرير الضوء على أهمية الشفافية وتبادل المعلومات في مجال إدارة أمن المعلومات، فنظرا للطابع المؤسسي والمترابط لشبكات المنظمة وتطبيقاتها، يمكن أن تؤثر المخاطر أو الحوادث أو أوجه الخلل التي تحدث في أي كيان أو موقع تابع للأمانة العامة على باقي أجزائها. ويذكر التقرير أيضا أن عملا بقرار الجمعية العامة ٢٦١/٧٢، أنشئت أربع وظائف إضافية برتبة ف-٤ لتعزيز أمن المعلومات في مراكز التكنولوجيا الإقليمية في نيويورك وبانكوك ونيروبي وجنيف.

٢١ - ومع أن اللجنة الاستشارية ترحب بتنفيذ خطة عمل أمن المعلومات المؤلفة من ١٠ نقاط والمذكورة آنفا، وبوضع خارطة طريق أمن المعلومات الأطول أجلا للتصدي للتهديدات الأمنية الناشئة، فإن اللجنة تشعر بالقلق إزاء بطء التقدم في الحد من تشتت مشهد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأمم المتحدة، وما ينشأ عنه من ارتفاع في مستوى التهديدات الذي تواجهها الأمانة العامة (انظر الفقرتين ٢٦ و ٢٧ أدناه). وتوصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقوم بما يلي: (أ) بسط السيطرة المركزية على نطاق الأمانة العامة على مسائل أمن المعلومات تحت إشراف رئيسة هيئة موظفي تكنولوجيا المعلومات، والتأكد من الامتثال التام لأحكام القرار ٢٦٢/٦٩ ونشرة الأمين العام بشأن مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ (ب) وضع وإنفاذ آليات واضحة لتفويض السلطة والمساءلة بشأن جميع جوانب إدارة أمن المعلومات، بما في ذلك مقاييس الأداء المحددة في اتفاقات كبار المديرين التي من شأنها أن تتيح تقييم أدائهم في إدارة هذه الأنشطة الحيوية.

تشتت موارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوحيدها

٢٢ - تذكر اللجنة الاستشارية أن الجمعية العامة سلمت في القرار ٢٦٢/٦٩ بأن الافتقار إلى الإدارة والقيادة الفعالتين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أدى إلى ارتفاع مستوى الازدواجية والتشتت في مهام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ضمن الأمانة العامة، وطلبت إلى الأمين العام أن يواصل جهوده الرامية إلى الحد من ذلك التشتت في جميع مراكز العمل والبعثات الميدانية. وفي القرار ٢٧٢/٧١، طلبت الجمعية إلى الأمين العام أن يسعى إلى زيادة توحيد خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأمانة العامة وتحقيق تكاملها وفقا لاستراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٢٣ - وفي هذا الصدد، تذكر اللجنة الاستشارية كذلك أن الأمين العام أفاد في تقريره السابق (A/71/400) أن خلال عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، تم دمج قسم نظم معلومات الموارد البشرية (في مكتب خدمات الدعم المركزية) وجزء من قسم نظم معلومات الموارد البشرية (في مكتب إدارة الموارد البشرية) ودائرة عمليات المعلومات المالية (في مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات) في مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأن المزيد من جهود التوحيد لا يزال يُبذل فيما يتعلق بمهام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تتولاها إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، وإدارة شؤون السلامة والأمن،

وباقى المكاتب في إدارة الشؤون الإدارية. ويذكر الأمين العام في تقريره الحالي أن في فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، سيواصل مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات جهوده الرامية إلى توحيد ومواءمة بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق الأمانة العامة وفي جميع مراكز العمل والبعثات الميدانية، ويشمل ذلك نقل سبع وظائف وما يرتبط بها من موارد غير متعلقة بالوظائف من قسم الدعم بالمعلومات لإدارة الأزمات التابع لإدارة شؤون السلامة والأمن.

٢٤ - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن خطط الأمانة العامة لمواصلة جهود الحد من التشتت تشمل ما يلي: (أ) مواصلة مواءمة التطبيقات والمواقع الشبكية ومكاتب الخدمات؛ (ب) المضي في مواءمة مراكز البيانات وغرف الخوادم بالاستفادة من مركزيّ البيانات المؤسسية في برينديزي وفالنسيا؛ (ج) زيادة الاستعانة بالمصادر العالمية؛ (د) زيادة الصرامة في تطبيق أطر حوكمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وسياساتها ومعاييرها وهيكلها. وأبلغت اللجنة كذلك بأن في حال موافقة الجمعية العامة، فإن إعادة التنظيم المقترحة لمكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بإدماج شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابعة لإدارة الدعم الميداني ضمن مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابع لإدارة الشؤون الإدارية من شأنها أن تمضي في الحد من التشتت وأن تؤدي إلى المزيد من الاتساق والقدرة في تنظيم مهام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (انظر الفقرتين ٣ و ٤ أعلاه).

٢٥ - ولاحظ مجلس مراجعي الحسابات في تقريره أن على الرغم من صدور مذكرة داخلية من رئيس الديوان في شباط/فبراير ٢٠١٦ تلتزم الدعم والتعاون من رؤساء الإدارات والمكاتب، فإن التقدم المحرز في جهود توحيد موارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحد من تشتتها كان تقدماً بطيئاً، حيث أن إلى غاية كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، لم يتم توحيد إلا ٣ وحدات من أصل ٧٠ وحدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق الأمانة العامة، وأن وحدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابعة لإدارة الشؤون الإدارية نفسها لم يتم توحيدها.

٢٦ - ويساور اللجنة الاستشارية بالغ القلق إزاء عدم إحراز التقدم خلال الفترة المشمولة بالتقرير في توحيد موارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتجدد اللجنة التأكيد على أن تعاون المديرين يكتسي أهمية بالغة للنجاح في تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهي تتوقع منهم التكاتف والتعاون مع رئيسة هيئة موظفي تكنولوجيا المعلومات لتنفيذ عمليات معالجة تشتت قدرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوحيدها، وذلك أحد الأهداف الرئيسية لاستراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. واللجنة على ثقة كذلك بأن الأمين العام سيضطلع بدور قيادي قوي لكفالة امتثال جميع الإدارات والكيانات التابعة للأمانة العامة امتثالاً تاماً لأحكام الجزء الثاني من قرار الجمعية العامة ٦٩/٢٦٢، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يكفل، في جملة أمور، قيام جميع كيانات الأمانة العامة بإبلاغ رئيسة هيئة موظفي تكنولوجيا المعلومات بجميع المسائل المتصلة بالأنشطة وإدارة الموارد، وبالمعايير والأمن والهيكل والسياسات والتوجيهات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (انظر A/71/785، الفقرة ٣٣). وتوصي اللجنة بأن تطلب الجمعية إلى الأمين العام أن يتخذ تدابير خاصة لتنفيذ ذلك القرار.

مراكز التطبيقات المؤسسية وإدارة التطبيقات

٢٧ - ترد معلومات بشأن مراكز التطبيقات المؤسسية وإدارة التطبيقات في الفقرة ٨ (ب) والفقرات ٣٥ إلى ٥٠ من تقرير الأمين العام. ويشير التقرير إلى أن المراكز مسؤولة عن تطوير الحلول المؤسسية التي ستحل تدريجياً محل النظم القديمة المتعددة. وقد تم خفض عدد التطبيقات القديمة من ٣٤٠ ٢ تطبيقاً في عام ٢٠١٤ إلى ٢٢٠ ١ في عام ٢٠١٧ عن طريق توحيد المهام في إطار نظم مؤسسية من قبيل نظام iNeed ونظامي أوموجا وإنسبيرا، ووقف تشغيل النظم القديمة وسحبها من الخدمة. وبالإضافة إلى ذلك، يؤدي مشروع Unite Mail إلى تسريع ترحيل تطبيقات IBM Notes القديمة أو إلى سحبها من الخدمة. ويشير التقرير إلى أن عدد تطبيقات الأمم المتحدة سينخفض إلى ١٠٠٠ تطبيق بحلول عام ٢٠٢٠ (انظر A/72/755/Rev.1، المرفق الثاني - جيم)؛ وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن الأمانة العامة تهدف إلى خفض العدد الإجمالي للنظم القديمة إلى ٣٠٠ نظام.

٢٨ - ويرد كذلك في تقرير الأمين العام أن مراكز التطبيقات المؤسسية أجرت دراسة لمعالجة مسألة تكاثر التطبيقات ولتقديم استراتيجيات لإدارة حافظة تطبيقات الأمانة العامة. ويشار إلى أن الدراسة تقر بالحاجة إلى تقديم حلول برمجية على منصات آمنة لدعم تنفيذ الولايات الموضوعية، وأنها تعتمد على استخدام الحوسبة السحابية وتكنولوجيات "app-store"^(٥) (المرجع نفسه، الفقرة ٣٧). ويشير تقرير الأمين العام إلى أن من المتوقع أن يتضمن التقرير المرحلي المقبل معلومات عن نتائج الدراسة المشار إليها أعلاه، إلى جانب مقترحات بشأن النهج الجديد لإدارة حافظة التطبيقات. وتنطلع اللجنة الاستشارية إلى تلقي مزيد من المعلومات والمقترحات بشأن استراتيجية إدارة التطبيقات. وترى اللجنة أن هذه الاستراتيجية ينبغي أن تستند إلى سياسات ومبادئ توجيهية واضحة لتطوير التطبيقات على نطاق الأمانة العامة، على أن تبين تلك السياسات والمبادئ التوجيهية، في جملة أمور، المهام والمجالات التي ستغطيها مراكز التطبيقات المؤسسية على الصعيد المركزي، والمهام والمجالات التي يمكن أن تعالج على الصعيد المحلي.

أمن التطبيقات واستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث

٢٩ - يشير تقرير الأمين العام إلى أن مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد اتخذ موقفاً حازماً من التكنولوجيا وخدمات البيانات التي لا تمثل لمعايير أمن المعلومات. وعند الاستفسار عن كيفية فحص مدى الامتثال لمعايير أمن المعلومات وكفالاته، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن المكتب لا يملك القدرة على فحص جميع أصول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ففي حين تُفحص النظم الجديدة والمواقع الشبكية والبنية التحتية قبل البدء باستخدامها ويجري تقييم أمن معلومات النظم المؤسسية مثل نظام أوموجا، ونظام إنسبيرا، ونظام iNeed باستمرار وفقاً للأخطار المتغيرة، تقوم المكاتب والوحدات المحلية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بتقييم أصول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات القديمة التي تشمل النظم والمواقع الشبكية والبنية التحتية التي تستخدمها المكاتب والإدارات وتصادق على امتثالها. وأبلغت اللجنة كذلك بتوفر عقد إداري لكي تجري جميع المكاتب والإدارات تقييمات النظم والمواقع الشبكية القديمة هذه. بيد أنه بالنظر إلى العدد الكبير من نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمواقع الشبكية المستخدمة من

(٥) يشير مصطلح "App store" إلى منصة على الإنترنت تستخدم للتوزيع الإلكتروني للتطبيقات البرمجية، وذلك عن طريق الأجهزة المتنقلة في معظم الأحيان، مثل منصات Apple App Store و Google Play و Microsoft Store.

دون أي إدارة رسمية ولا توحيد قياسي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على مدى العقدين الماضيين، فإن امتثال جميع أصول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأمم المتحدة لمعايير أمن المعلومات أمر غير مضمون. وقد أشار مجلس مراجعي الحسابات في تقريره إلى أن أغلبية المواقع الشبكية التي لا تزال مستخدمة في المنظمة والتي يناهز عددها من ٣٠٠ ١ موقع تفتقر إلى التوحيد القياسي ولا تمتثل للسياسات المتعلقة بأمن المواقع الشبكية العامة، مما يعرض الشبكة بأكملها لمخاطر أمنية شديدة.

٣٠ - وأشار التقرير السابق للأمين العام إلى أن عدد النظم البالغة الأهمية التي تستلزم خططاً لاستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث قد جرى خفضه من ١٧١ إلى ٢٤ نظاماً، وأن ٦٠ في المائة من هذه النظم قد زُوِّدت بقدرات تمكّنها من استعادة القدرة على العمل بعد الكوارث. وأشار الأمين العام أيضاً إلى أن تزويد النظم المركزية الموسّعة بقدرات تمكّنها من استعادة القدرة على العمل بعد الكوارث يتطلب الكثير من الموارد ويستوجب تخصيص مزيد من الاستثمارات (انظر A/71/400، الفقرة ٢١) ولاحظ مجلس مراجعي الحسابات في تقريره أن القائمة التي تضم التطبيقات البالغة الأهمية — ٢٤ لم تتضمن ١٧ تطبيقاً من التطبيقات "البالغة الأهمية للبعثات" المتصلة بإدارة الدعم الميداني ولا ٤٠ تطبيقاً من التطبيقات القديمة التي لم تُدمج بعد. ورأى المجلس أيضاً أن التطبيقات البالغة الأهمية تظل بالغة الأهمية حتى ينتهي دمجها وأنه لا بد من متابعة حالة استبدال هذه التطبيقات عن كثب.

٣١ - ويساور اللجنة الاستشارية القلق من كثرة عدد التطبيقات والنظم والمواقع الشبكية القديمة التي تشكل خطراً على أمن المعلومات. وتلاحظ اللجنة ما ذكره الأمين العام أن الهجرة إلى نظم الحلول المؤسسية المستضافة مركزياً والعالمية والموحدة هي الوسيلة الأساسية لتفكيك مجموعة التطبيقات القديمة وخفض عدد النظم القديمة، مما يؤدي أيضاً إلى زيادة وفورات الحجم وتحسين الأمن والموثوقية. وتوصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم في تقريره المقبل معلومات مستكملة مفصلة عن حالة النظم القديمة المتبقية، إضافة إلى خطة لتعجيل بتوحيد النظم والمواقع الشبكية القديمة ودمجها. وتوصي اللجنة كذلك بأن تطلب الجمعية إلى الأمين العام كفالة التعاون الكامل من جانب جميع كيانات الأمانة العامة دعماً لهذا الجهد.

الاستضافة على الإنترنت والقدرة على الاتصال الإلكتروني: مركزا البيانات العامان

٣٢ - يذكر تقرير الأمين العام، فيما يتعلق باستضافة التطبيقات، أن مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإدارة الدعم الميداني قد أيدتا اعتماد الخدمات السحابية على أساس نهج مختلط ومتعدد السحب. ويعني ذلك استضافة سحابة خاصة محلية للتطبيقات والنظم البالغة الأهمية والحساسة، والاعتماد على تكنولوجيا سحابة عامة تابعة لأطراف ثالثة للنظم الأخرى الأقل أهمية. ويشير التقرير إلى أن النهج القائم على الحوسبة السحابية سيحسن القدرة على الاستجابة لمتطلبات سير العمل وقابلية التوسع ويحد من المخاطر المتصلة بالبنية التحتية والامتثال ويخفّض الإنفاق والاحتياجات من رأس المال في المستقبل (انظر A/72/755/Rev.1، الفقرة ٥٧). وتحيط اللجنة الاستشارية علماً باعتماد نهج قائم على الحوسبة السحابية لاستضافة التطبيقات في الأمم المتحدة. وتؤكد اللجنة ضرورة وجود ضمانات تتعلق بحماية بيانات المنظمة وسريتها، وتثق بأن التقرير المرحلي المقبل سيتضمن مزيداً من المعلومات بشأن هذه المسألة (انظر الفقرات من ١٧ إلى ٢١ أعلاه).

دال - الابتكار: برنامج العمل الرقمي للأمم المتحدة (المرحلة الثانية من الاستراتيجية)

٣٣ - ترد في الفقرات من ٦٩ إلى ٨٥ من تقرير الأمين العام معلومات عن المبادرات الجارية المتصلة ببرنامج العمل الرقمي. ويشير التقرير إلى أن المرحلة الثانية من تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تركز على تيسير عمل الأمم المتحدة الأساسي في مجالات السلام والأمن وحقوق الإنسان وسيادة القانون والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والشؤون الإنسانية. ويشير التقرير كذلك إلى أنه عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٦٢/٦٩، الذي قررت فيه الجمعية العامة أن تقود رئيسة هيئة موظفي تكنولوجيا المعلومات جميع أنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأمانة العامة، فلا بد من زيادة الاتساق بين برامج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الداعمة للأعمال الأساسية. ويشير التقرير إلى أنه في حين يوفّر نمو الإنترنت وزيادة الاتصال الإلكتروني في جميع أنحاء العالم فرصاً لاستخدام التكنولوجيا والبيانات في دعم تنفيذ الولايات، تمثّل تلك الفرص أيضاً تهديداً كبيراً للمنظمة وتستلزم اتباع نهج شمولي فيما يخص أمن الفضاء الإلكتروني والأمن المادي. وتتفق اللجنة الاستشارية أن التقرير المرحلي المقبل سيتضمّن مزيداً من المعلومات عن إدارة حلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدعم الأعمال الأساسية في المنظمة.

هاء - الترشيد: الاستعانة بمصادر عالمية وإدارة الأصول على الصعيد العالمي

الاستعانة بمصادر عالمية

٣٤ - ترد معلومات عن الاستعانة بمصادر عالمية في الفقرات من ٨٦ إلى ٨٨ من تقرير الأمين العام. ويشير التقرير إلى أنه في إطار الجهود الرامية إلى تحقيق الاستفادة المثلى من موارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبنيتها التحتية وخدماتها وترشيدها استخدامها ومواءمتها في جميع مكاتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأمانة العامة، أُبرمت عقود إطارية عالمية جديدة يديرها قسم تنسيق العمليات التابع لمكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تقديم الخدمات التالية: معدات تكنولوجيا المعلومات؛ والخدمات الصوتية وخدمات البيانات وخدمات الاستضافة السحابية؛ وخدمات تطوير البرمجيات المركزية والتطبيقات، التي يتيسر للعديد من المستخدمين الوصول إليها في مواقع متعددة على نطاق الأمانة العامة. ويشير التقرير أيضاً إلى أن الجهود الرامية إلى الاستعانة بمصادر عالمية وإدارة العقود استمرّت خلال السنة الثالثة من تنفيذ التعاون بين مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمكاتب الأخرى في الأمانة العامة وشعبة المشتريات. وفي هذا الصدد، أُشير إلى إبرام عقد إطارى لتوفير الخدمات الجغرافية المكانية في عام ٢٠١٦ وإلى إعداد عقود إطارية إضافية حالياً للقيام بما يلي: (أ) تقديم الخدمات المدارة تماماً مثل البريد الإلكتروني، والتخزين، وإدارة الشبكة الساتلية، ومكتب الخدمات؛ والخدمات المتعلقة بأوامر المهام؛ وخدمات القوة العاملة المتكاملة؛ (ب) توفير عقد إطارى عالمي لخدمات التطبيقات من أجل تقديم الخدمات من خلال ثلاثة نماذج هي خدمات القوة العاملة المتكاملة وعقد استبقاء، وأوامر المهام؛ (ج) خدمات الحوسبة السحابية (انظر الفقرة ٣٣ أعلاه). وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم في تقريره المقبل المزيد من التحليلات والمقارنات عن الوفورات في التكاليف ووفورات الحجم المحققة فيما يخص المعدات والخدمات المشتراة عن طريق العقود الإطارية.

إدارة الأصول على الصعيد العالمي

٣٥ - يشير تقرير الأمين العام إلى أن مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإدارة الدعم الميداني قد استعرضتا الأصول والمقتنيات في شهري أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠١٦ من أجل تحسين وضوح الرؤيا بشأن الأصول الملموسة وغير الملموسة على السواء. ويشير التقرير إلى وجود مستودع مركزي لجميع أصول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في نظام أوموجا يشمل تراخيص البرمجيات، المسجلة في نظام أوموجا على أنها أصول غير ملموسة. وإضافة إلى ذلك، يعمل مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات معاً لوضع إجراءات موحدة لتحديد الأصول غير الملموسة الناجمة عن تطوير البرمجيات ورسمتها. ويذكر التقرير أن جميع أصول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأمم المتحدة تُرصد وتراقب طوال دورة حياتها، اعتباراً من استلامها وحتى التخلص منها، وتفوض رئيسة هيئة موظفي تكنولوجيا المعلومات إلى مراكز التكنولوجيا الإقليمية المستويات الملائمة من السلطة المتعلقة بإدارة الأصول الملموسة وغير الملموسة. ويقدم التقرير أيضاً بعض التفاصيل عن مجمل مخزون أصول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عمليات حفظ السلام. وتفق اللجنة الاستشارية بأن التقرير المرحلي المقبل سيقدم مزيداً من المعلومات حول الرقابة التي تمارسها رئيسة هيئة موظفي تكنولوجيا المعلومات فيما يتعلق باقتناء أصول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإدارتها (انظر الفقرتين ١٠ و ١٣ أعلاه)، إضافة إلى تحليل أكثر تفصيلاً عن الحيازات من الأصول واقتنائها والتخلص منها، بما في ذلك تصنيفها بحسب نوع الأصول.

واو - لمحة عامة عن الموارد المالية

٣٦ - يشير تقرير الأمين العام إلى أن مجموع موارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ يبلغ ٣٧٦,٤ مليون دولار، منها ٣٩٢,٥ مليون دولار في إطار الميزانية العادية؛ و ٥٤,٥ مليون دولار في إطار حساب الدعم، و ٧٤٧,٩ مليون دولار في إطار بعثات حفظ السلام؛ و ١٨١,٥ مليون دولار في إطار الموارد الخارجة عن الميزانية. وإضافة إلى ذلك، تبلغ الموارد المعتمدة لنظام أوموجا للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ ما مجموعه ٧٧,٦ مليون دولار، مما يعكس نقصاً قدره ٢١,٤ مليون دولار مقارنة بالموارد المقدمة في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (٩٩ مليون دولار). ويذكر التقرير كذلك أن الأمم المتحدة، عموماً، ستخصص ٣,٦ في المائة من مواردها لبرامج وأنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خلال الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩. ويبيّن ذلك تخصيص ٧,٣ في المائة من الموارد في إطار الميزانية العادية؛ و ٩,١ في المائة منها في إطار حساب الدعم؛ و ٥,٨ في المائة في إطار بعثات حفظ السلام؛ و ٠,٩ في إطار الموارد الخارجة عن الميزانية (انظر A/72/755/Rev.1)، الفقرات من ٩٨ إلى ١٠٢ والمرفق الأول). وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يواصل تحسين تحليله ليشمل المزيد من المعلومات التفصيلية عن الموارد المالية في التقارير المقبلة بغية تحسين الشفافية في استخدام الموارد. وتفق اللجنة في أنه إضافة إلى البيانات المصنّفة بحسب مصدر التمويل، سيقدم التقرير المرحلي المقبل تحليلات إضافية وتصنيفات للنفقات العامة المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بحسب فئة الإنفاق والغرض منها.

زاي - جرد قدرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٣٧ - لا تزال اللجنة الاستشارية ترى ضرورة وضع خط أساس لتحديد قدرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق الأمانة العامة. وبناء على ذلك، طلبت اللجنة من مجلس مراجعي الحسابات إجراء جرد شامل لقدرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (انظر الفقرة ٣٨ أدناه) والنفقات (مثل الوظائف والمساعدة المؤقتة والمتعاقدين والخبراء والاستشاريين والخدمات المقدمة داخل المنظمة والخدمات التي يستعان فيها بمصادر خارجية واقتناء المعدات وتكاليف الصيانة) على نطاق الأمانة العامة ليكون بمثابة خط أساس للحالة الراهنة يمكن بناءً عليه قياس التقدم المحرز والاتجاهات المستقبلية.

٣٨ - وعلاوة على ذلك، وبالنظر إلى حجم الموارد المنفقة سنوياً على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، توصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يدرج في وثائق الميزانية وفي وثائق أداء الميزانية لكل كيان من كيانات الأمانة العامة معلومات عن نفقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والقدرات المتصلة بها، وتفاصيل عن عناصر مثل موظفي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الموظفين وفرادى المتعاقدين والموظفين المتعاقدين)، والحيازات من الأصول (الملموسة وغير الملموسة)، وشراء السلع والخدمات، والمشاريع والمبادرات الجارية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتلك المخطط لها.

خامسا - الاستنتاجات والتوصيات

٣٩ - يرد الإجراء المطلوب من الجمعية العامة اتخاذه في الفقرة ١١٠ من تقرير الأمين العام. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تحيط الجمعية العامة علماً بحالة التنفيذ الجاري لاستراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مع مراعاة ملاحظات اللجنة وتوصياتها الواردة في هذا التقرير.